# تحليل الحصيلة السنوية للمخدرات والإدمان -الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها - للفترة 2012-2019

# *Analysis of the annual results of drugs and addiction - The National Office for Drug Control and Addiction - for the period 2012-2019*

**د. سويح سايح** [1*]

[1] جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

**تاريخ الاستلام:** 28 ماي 2020 ؛ **تاريخ المراجعة:** 16 جوان 2020 ؛ **تاريخ القبول:** 22 جويلية 2020

**ملخص:**

تتناول هذه الدراسة ظاهرة المخدرات في الجزائر بناء على معطيات إحصائيات للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من سنة 2012 إلى 2019سنة، مبينة حجم ظاهرة المخدرات في الجزائر والقيام بمقارنة الكميات المحجوزة من القنب والمؤثرات العقلية حسب الجهات الأربعة للوطن (الغرب، الجنوب، الشرق، الوسط)، مع التطرق إلى أهم الخصائص الديمغرافية للمتورطين في جرائم المخدرات.

**الكلمات المفتاحية:** المخدرات، الإدمان، جرائم المخدرات، مكافحة المخدرات.

***Abstract:***

This study examines the drug phenomenon in Algeria based on statistics from the National Office for Drug Control and Drug Addiction from 2012 to 2019 years, indicating the size of the drug phenomenon in Algeria and doing a comparison of the quantities seized of cannabis and psychotropic substances according to the four regions of the country (West, South, East, and Middle), With reference to the most important demographic characteristics of those involved in drug crimes.

***Keywords:*** Drugs, addiction, drug crimes, drug control.

**مقدمة:**

يظهر تاريخ جذور المخدرات في المجتمع الجزائري من خلال كتابات الرحالة **هايزريش فون مالستان** عن حياة الجزائريين في الاستعمار، وما كتب في كتابه " **مدمنو الحشيش في الجزائر**" حيث تطرق إلى أسباب تعاطي الحشيش والمسكرات، فلاحظ أنهم يستعملونه كمشروب للإسكار، وبعد الاحتلال أصبحوا يفضلون الإبسنث الذي أتى عن طريق الفرنسيين، وبصف قائلا: ״إن الحشيش هو الأكثر رواجا من المسكرات الأخرى لعدم منعه قانونيا، والذي كان يتعاطى علنا في المقاهي، وكانت فئة المسنين الفئة الأكثر ادمانا عليه. (سهام، 1998، ص ص 139-140)

وفي سنة 1927 م كتب "لويس لووان" Lewis Lewin أن العرب في شرق بسكرة يقومون باستهلاك معتبر للقنب، والذي انتقل نحو الشرق الجزائري، وأن استهلاك هذه المادة منتشر أكثر في الأرياف، فالاستهلاك للقنب ليس بالشيء الجديد، فقد وجد دائما في أوساط مجموعات الصيادين والفنانين وعمال التعبئة بالميناء، أين الشعائر والتقاليد الخاصة بالمجتمع تمنع كل إفراط في الاستهلاك.

* Corresponding author: e-mail: sayeh.souieh@univ-alger2.dz.

وقد برزت ظاهرة المخدرات إلى الوجود في الجزائر سنة 1975م حين حجزت مصالح الأمن ما لا يقل عن ثلاث أطنان من القنب مهربة نحو أوروبا وأوقفت مرتكبيها الذين كان أغلبهم من الأجانب، وهي السنة التي صدر فيها القانون الخاص بالمخدرات، والذي يتميز بتسليط عقوبات قاسية في الأمر ( 75 - 09 ) المؤرخ في 17 فيفري 1975م، وفي سنة 189م سجلت عملية تهريب ثانية للمخدرات تمثلت في حجز اثنان طن من القنب، وتم إيقاف حوالي 2500 25 شخص، وتعد هذه السنة منعرج حاسم في وتيرة تطور ظاهرة المخدرات في الجزائر. (لخضاري، 2004، ص 143).

وفي سنة 1989 م اعترفت السلطات الجزائرية بوجود مشكل تعاطي المخدرات، وذلك من خلال إعلان وزارة العدل عن إحصائيات وارقام معتبرة متعلقة بالمخدرات. فقد أكدت على أن عدد القضايا المتعلقة بالمخدرات بلغت 1843 قضية، أما عدد الأشخاص المقبوض عليهم فكان 3267شخصا منهم 3034 من جنسيات جزائرية و233 من جنسيات أجنبية، وأن 2595 منهم من حكم عليهم بالإعدام. أما عن الكميات المحجوزة من المخدرات فكانت 3265.439 كلغ تمثلت في أغلبها من القنب الهندي، و13106 قرصا من العقاقير النفسية. (محمد، 2014، ص 478).

كما أن المرصد الجغرافي (O.G.D.I) قد أدرج الجزائر من بين الدول المنتجة والمتاجرة بالمخدرات على المستوى العالمي، جاء هذا الحكم في البرقية العالمية للمخدرات في عددها الصادر في شهر جويلية سنة 1993، وفي إطار التقارير الدولية نذكر على سبيل المثال التقرير الأمني لسنة 2003 حول المخدرات، الذي أشار إلى أن الجزائر يمكن أن تصبح نقطة عبور للكوكايين. (مبروك، 2008، ص100).

وهذا ما تدل عليه الإحصائيات الوطنية والمتوفرة على مستوى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، والتي تشير إلى ارتفاع الكميات المحجوزة من المخدرات، ونحن في دراستنا هاته نحاول أن نبين إحصاءات انتشار المخدرات في المجتمع الجزائري مع تحليل هذه الجداول التي تبين الخصائص الديمغرافية للأشخاص الذين لهم صلة وطيدة بهذه الظاهرة.

**1. الإشكالية:**

تعتبر الجزائر واحدة من بين المجتمعات الانسانية التي تعاني من مخاطر المخدرات لكونها تتجه نحو التحول إلى سوق كبيرة للاستهلاك، ولم تعد فقط بلد عبور للمخدرات، فقد شهدت في السنوات الأخيرة زيادة في كميات المواد المخدرة المضبوطة من جهة وزيادة في أعداد المدمنين من جهة أخرى، أما معدلات الجريمة التي تزداد وتيرتها يوما بعد يوم فهي لا تخرج عن كونها نتائج حتمية للتعاطي وانتشار الإدمان.

ويشير استعراض الأرقام المقدمة من طرف المصالح الأمنية الجزائرية المتخصصة إلى هذا الواقع، حيث ضبط حرس الحدود ومختلف فصائل الأمن الوطني 6513 كيلوغرام من القنب الهندي و60 كيلو من الحشيش، وقد ألقي القبض على 5811 شخصا متورطا في بيع وتناول المخدرات من بينهم 15 إمرة. (عتيقة، 2016، ص 123)

كما أصبحت ظاهرة المخدرات تهدد أكبر فئة في تكوين البنية السكانية للشعب الجزائري، وهذ حسب الدراسة الوبائية الشاملة لتفشي المخدرات في الجزائر، بينت بأن الفئة العمرية الأكثر استخداما لهذه السموم تتراوح بين 20-39 سنة. (المركز الوطني للدراسات والتحاليل في السكان والتنمية، 2010، ص 44)

وتبين التقارير السنوية التي يصدرها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، من المحجوزات لشتى أنواع المخدرات بما فيها الثقيلة منها، إلى تفاقم ظاهرة التعاطي من سنة إلى أخرى، وخصوصا إذا علمنا أن من أهم أسباب تعاطي المخدرات عامل التوفر لهذه المادة في السوق غير الشرعية.

إن وراء هذا التنامي لظاهرة تعاطي المخدرات دفع بنا للوقوف بالدراسة والبحث بطرق علمية وأساليب إحصائية لقراءة واقع هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري حسب ما يقدمه الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بطرح سؤال والمتمثل في:

**التساؤل العام:**

ما واقع ظاهرة المخدرات في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا الإشكال **أسئلة جزئية** كالتالي:

أ. ما حجم ظاهرة المخدرات في الجزائر حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها؟

ب. ما هي أهم الأنماط الأكثر حضورا في الجزائر حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها؟

ج. ما هي أهم الخصائص الديمغرافية للمتورطين في جرائم المخدرات حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها؟

**2. أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على حجم ظاهرة المخدرات في الجزائر والقيام بمقارنة الكميات المحجوزة من القنب والمؤثرات العقلية حسب الجهات الأربعة للوطن (الغرب، الجنوب، الشرق، الوسط).
- التعرف على أهم أنماط جرائم المخدرات الأكثر انتشارا.
- معرفة أهم الخصائص الديمغرافية لمرتكبي جرائم المخدرات.
- معرفة الأشخاص المحكوم عليهم في قضايا المخدرات على مستوى مجموع المحاكم.

**3. أهمية الدراسة:**

كما هو معلوم أن المخدرات ظاهرة بدأت تستفحل في كل المجتمعات حتى صارت تدعى ب" وباء المخدرات"، الذي لم ينفك عنه المجتمع فلذا فإن أهمية الدراسة تتجلى في النقاط التالية:

- أهمية صحة الفرد والمجتمع رهين بالابتعاد عن كل المشاكل التي تحافظ على سلامته وبناءه وفي مقدمة هذه المشاكل مشكل المخدرات. فلذا جاءت الدراسة لاستكشاف حجم الظاهرة وتبيين أنماط المخدرات داخل المجتمع ليتشكل لنا وعي بخطورتها.
- أنها تحاول أن تبحث في محددات ظاهرة المخدرات، والتي تعدّ مؤشراً هاماً عن حجمها.
- أنها تميط اللثام عن الخصائص الديمغرافية لمرتكبي جرائم المخدرات.

**4. مصطلحات ومفاهيم الدراسة:**

**1.4. مفهوم المخدرات:**

للمخدرات تعريفان تعريف علمي وتعريف قانوني:

**أ- التعريف العلمي:** المخدر مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، وكلمة مخدر ترجمة لكلمة Narcotic المشتقة من الإغريقية Narkosis التي تعني يخدر أو يجعل مخدرا.

لذلك لا تعتبر المنشطات ولا عقاقير الهلوسة مخدرة وفق التعريف العلمي، بينما يمكننا اعتبار الخمر من المخدرات.

**ب- التعريف القانوني:** المخدرات مجموعة من المواد تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك.

وتشمل: الأفيون ومشتقاته والحشيش وعقاقير الهلوسة والكوكايين والمنشطات، ولكن لا تصنف الخمر والمهدئات والمنومات ضمن المخدرات على الرغم من أضرارها وقابليتها لأحداث الإدمان. (عادل، 1990،ص ص 10-11)

**2.4. مفهوم الادمان:**

يعرف بأنه التعاطي المتكرر لمادة نفسية، أو لمواد نفسية، لدرجة أن المتعاطي (ويقال المدمن) يكشف عن انشغال شديد بالتعاطي، كما يكشف عن عجز أو رفض للانقطاع، أو لتعديل تعاطيه، وكثيرا ما تظهر عليه أعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطي، وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي إلى درجة تصل إلى استبعاد أي نشاط آخر. (مصطفى، 1996، ص 17)

وأضيف للتعريف السابق الخصائص التالية للإدمان:

- الرغبة الملحة في الاستمرار على تعاطي العقار والحصول عليه بأي وسيلة.
- زيادة الجرعة بصورة متزايدة لتعود الجسم على العقار، وإن كان بعض المدمن يظل على جرعة ثابتة.
- الاعتماد النفسي والعضوي على العقار.
- ظهور أعراض نفسية وجسمية مميزة لكل عقار عند الامتناع عنه فجأة.
- الآثار الضارة على الفرد المدمن والمجتمع. (عادل، 1990، ص 20) و(مصطفى، 1996، ص ص17-18)

**5. منهج الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة للظاهرة أو حدث معين في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون للوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع، «ولا يتمثل هذا المنهج في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها، بل إنه يشمل كذلك على تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وتفسير عميق لها، وسبر لأغوارها من أجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرف الإنسانية». (ربحي وعثمان، 2000، ص 44)

وهو لا يقتصر على الوصف، بل يتعداه إلى محاولة تفسير ظاهرة المخدرات وفق المعطيات الإحصائية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، وتحليل العوامل التي تتضافر وتتساند لاستمرار هذه الظاهرة، كما يمكننا هذا المنهج بعد وصف الظاهرة وصفا دقيقا من التعبير عنه كيفا وكما، إذ أن التعبير الكيفي يبين خصائص الظاهرة، والتعبير الكمي يعطيها وصفا رقميا يوضح حجم الظاهرة ومقدارها، ويتجلى هذا في دراستنا هاته.

**6. مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة في هذا البحث من مجموع الإحصاءات الخاصة بالمخدرات للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها للجزائر، للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية ديسمبر سنة 2019.

**7. طبيعة الدراسة:**

إن هذه الدراسة تتعلق بتحليل الإحصاءات الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في فترة زمنية محددة (2012-2019) الخاصة بالجزائر، لذا نجدها تشمل كل وحدات مجتمع البحث ولا تعتمد على عينة بحث محددة، فهي تتجه إلى تبني تقنية أو طريقة المسح في صورته الكلية ومن ثمة مما يمكن القول عنها بأنها ذات طبيعة مسحية.

**8. التعريف بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.**

لقد نصبت الحكومة الجزائرية لجنتان من طرف السلطات العمومية لدراسة آفة المخدرات والإدمان عليها، كانت الأولى سنة 1971 تحت أمر رقم 71-198 الصادر بتاريخ 15 جويلية1971، والثانية سنة 1992 غير أن نشاط هاتين اللجنتين لم يؤدي إلى ارساء سياسة وطنية مدعمة بوسائل ملائمة تترجمها نشاطات منهجية ملموسة في الميدان. وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى انشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، وهو ما يوضح الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية، في تسخير كل الوسائل التي تمكن من الحد من هذه الآفة والقضاء عليها.

وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مختصة في التكفل ومتابعة قضايا المخدرات، انشئ الديوان بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 9 جوان 1997، المعدل والمتمم، تم تنصيبه رسميا يوم 2 أكتوبر 2002، حولت حاليا وصاية الديوان الوطني من رئاسة الحكومة إلى وصاية وزارة العدل، وهو يتكفل مع القطاعات المعنية بإعداد واقتراح السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات وإدمانها، في مجال الوقاية والعلاج وإعادة الادماج والسهر على تطبيقها، (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2003، ص 09) ومن مهامه:

- جمع المعلومات التي من شانها أن تسهل البحث عن التداول غير الشرعي للمخدرات وقمعه..
- ضمان التنسيق بين العمليات المنجزة في ميادين الوقاية والعلاج وإعادة الادماج.
- تحليل المؤشرات والاتجاهات ويقوم النتائج قصد السماح للسلطات العمومية باتخاذ القرارات المناسبة.
- إعداد مخططا توجيهيا في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها ويصادق عليه.
- السهر على المخطط التوجيهي وتنفيذ التدابير التي من شأنها ترقية عمليات الوقاية وتحسين مستوى الرعاية الطبية والاجتماعية، وتعزيز التنسيق بين القطاعات وتطوير وسائل المكافحة لدى المصالح المختلفة. (سعدة، 2011، ص217)

ولضمان تنسيق النشاط المنجز من قبل القطاعات المختلفة، جهز الديوان بآلية للتنسيق سميت لجنة التقييم والمتابعة. تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الأقل في كل ثلاثة أشهر تحت رئاسة المدير العام للديوان. تضم اللجنة 21 عضوا منهم 14 عضوا يمثلون الدوائر الوزارية المختلفة المعنية بقضايا المخدرات والإدمان، وثلاثة أعضاء يمثلون مصالح المكافحة الثلاث، أي الدرك والشرطة والجمارك، أما الأعضاء الأربعة الباقون فيمثلون جمعيات المجتمع المدني التي تنشط في ميدان الوقاية من المخدرات والإدمان.

**ولقد كلفت لجنة التقييم والمتابعة بما يلي:**

* دراسة العناصر الرئيسية للسياسة الوطنية وتحديدها في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها.
* دراسة البرامج السنوية لتطبيق السياسة الوطنية لتطوير مكافحة المخدرات.

* تقييم جميع الأعمال التي تم القيام بها في إطار الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج وقمع استهلاك المخدرات وتداولها غير الشرعي. (غزالة، 2014، ص 7)

لا شك أن تنصيب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها كان حدثا فارقا أحدث تغيرا جذريا في ميدان التكفل بمشاكل المخدرات والإدمان بالفعل، فقد فرض نفسه، بفضل الوسائل الموضوعة تحت تصرفه وبفضل الاستقلالية التي يتمتع بها، كهيئة وطنية متخصصة قادرة على جمع كل الطاقات حوله ووضعها في تناغم وتكاثف من أجل خدمة أهداف السياسة الوطنية للوقاية من المخدرات والإدمان ومكافحتهما والتي تضم جميع النشاطات المنجزة هنا وهناك من قبل الفاعلين المتعددين في كامل أنحاء التراب الوطني.

وفي هذا الإطار حقق للديوان إنجازات نوعية مكنت من تقدم الكفاح ضد المخدرات والإدمان في الجزائر بصفة معتبرة. ونذكر بصفة خاصة الإنجازات التالية:

**أ- في ميدان الاستراتيجية:**

- إعداد المخطط التوجيهي الوطني الأول، باعتباره استراتيجية تجسر سياسة الجزائر في مجال مكافحة المخدرات والإدمان للفترة الممتدة من 2004 إلى 2008، يتمثل هذا المخطط الذي تم اعتماده من قبل الحكومة في مجلس وزاري مشترك، في مجموعة التدابير الحكومية المتخذة قصد تخطيط العمل التشاوري وفقا لمخطط توجيهي يرمي إلى الوصول إلى برنامج إجرائي يلزم كل الفاعلين على المستوى الوطني.

وهو" يرمي إلى تطوير الانسجام عن طريق التكفل ببعد التنسيق بين القطاعات في ميدان مكافحة المخدرات والإدمان، وذلك بفضل مقاربة مندمجة. كما يسمح بالاستفادة من الربط البيني للفاعلين بعضهم بالبعض الآخر في الميادين المختلفة الخاصة بكل واحد منهم، أي:

الصحة العمومية والتربية والنمو الاقتصادي، والإعلام، وكذلك وسائل المكافحة والقمع في ميدان المخدرات".

وقد حدد المخطط التوجيهي الوطني خمسة ميادين تدخل مختارة للكفاح ضد المخدرات والإدمان، ويتعلق الأمر بما يلي:

- مراجعة التشريع الوطني في مجال المخدرات
- الإعلام والتربية والاتصال
- آليات التنسيق الوطني
- تعزيز قدرات المكافحة قصد تقليص العرض والطلب على المخدرات.
- دعم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف

إعداد مخطط ثان أطلق عليه الاستراتيجية الوطنية للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015. تأخرت هذه الاستراتيجية التي كان من المفروض أن توضع في 2008، تبعا للتأخر الحاصل في إنجاز الدراسة الوبائية الوطنية الشاملة حول تفشي المخدرات في الجزائر بالفعل، فقد ألح مسؤولو الديوان وكانوا على حق في ذلك، كي تأخذ الاستراتيجية الجديدة في الحسبان نتائج عمليتين نوعيتين، هما تقييم المخطط التوجيهي الوطني السابق والدراسة الوبائية الوطنية الشاملة. وكانت كل واحدة منهما قد أسندت لمكتب دراسات متخصص تبعا لمناقصة وطنية.

حددت هذه الوثيقة المخطط الاستراتيجي الخماسي للوقاية من المخدرات والإدمان ومكافحتهما للفترة المعنية ووضعت كهدف أساسي تقليص انتشار المخدرات في أوساط السكان بصفة معتبرة وذلك في نهاية فترة تنفيذها. وضعت

المبادئ التوجيهية التي تقوم عليها الاستراتيجية وأولويات العمل الميداني. وأوصت بإحداث التوازن بخصوص السعي إلى تقليص العرض وتقليص الطلب على المخدرات ووضعت أعمالا محددة لكل واحد من هذين المحورين بغية تيسير تنفيذهما بصفة شاملة وبالنسبة لكل قطاع من القطاعات.

كما وضعت هذه الاستراتيجية أعمالا دقيقة لكل متدخل وحددت مؤشرات لتقييم النتائج ومصادر التأكد منها و/أو مصادر إعداد هذه المؤشرات، وذلك سواء بالنسبة للمتابعة أو بالنسبة للتأثير الذي تحدثه هذه الأعمال.

**ب- في ميدان البحث:**

أنجزت مجموعة من العمليات في ميدان البحث، نذكر منها على الخصوص:

- ندوات وملتقيات للتفكير في مواضيع بحث بمشاركة خبراء من داخل الوطن ومن خارجه منها" دور البحث العلمي في إعداد سياسات المخدرات، والمخدرات التركيبية، والسلائف الكيميائية للمخدرات، دور المجتمع المدني في الوقاية من المخدرات والإدمان ...، وغيرها (نظمت بالشراكة مع مجموعة بومبيدوا).

- عمليات بحث ميداني: البحث الميداني المحدود في الوسط المدرسي في ثانويات الجزائر العاصمة، بالتعاون مع مجموعة بومبيدو، والدراسة الميدانية حول العلاقة المحتملة بين تعاطي المخدرات وفقدان المناعة المكتسبة، التي أنجزها المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة، وتقييم تنفيذ المخطط التوجيهي الوطني (2004-2008)، الذي أنجزه المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية كذلك، والدراسة الوبائية الوطنية الشاملة حول تفشي المخدرات في الجزائر، التي أنجزت بين 2009 و2010، من قبل المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية، لدى 9240 أسرة تمثل أكثر من 48700 شخصا موزعين على مستوى 46 ولاية من بين ولايات الوطن الثماني والأربعين.

**ج- في ميدان التنسيق:**

لقد تمكنت الجزائر من إيجاد حل لمشكل التنسيق العويص، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك عندما أنشأت الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها وبالفعل، فقد استطاع الديوان عن طريق إعداد مخططين خماسيين متتاليين، أن يجمع كل الطاقات وأن يجعل جميع الجهود المبذولة ترمي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في هذين المخططين. وأصبح الجهاز المركز لجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف مظاهر المخدرات والإدمان.

على المستوى الخارجي أصبح الديوان، بفضل مهامه وبفضل الصلاحيات التي يتمتع بها، المحاور المفضل للهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في هذا المجال. وهكذا، فقد استطاع أن يستجيب للطلبات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة المكلفة بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتطور وضع المخدرات في بلدان العالم المختلفة. كما أقام علاقات متينة مع العديد من المنظمات والهيئات المماثلة له، وشراكات تسعى إلى تحقيق فوائد متبادلة لاسيما مع مجموعة بومبيدو التابعة للمجلس الأوروبي.

وهكذا فقد نظم الديوان بالشراكة مع هذه الآلية التابعة للمجلس الأوروبي نشاطات متعددة ترمي بصفة خاصة، إلى تعزيز القدرات والبحث في ميدان مكافحة المخدرات والإدمان.

تجدر الإشارة أخيرا، إلى أن تبعيته لمصالح رئاسة الحكومة قلص تأثيره ودوره نوعا ما، بصفتها مؤسسة جامعة ومنشطة لجميع أعمال الوقاية من المخدرات والإدمان ومكافحتهما على المستوى الوطني.

### 9. كميات أنماط المضبوطات من المخدرات في الجزائر:

حسب المجموع العام للكميات المحجوزة المقدمة من طرف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها والخاصة بتطور المخدرات في الجزائر فإنه يمكننا تجميع الحصيلة في فترة زمنية ممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2019 وذلك وفق الجدول التالي:

**جدول رقم (01): يوضح تطور المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية ما بين سنة 2012-2019**

| التصنيف حسب طبيعة المخدرات | | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 |
| أنواع القنب الهندي | القنب راتنج | 50584.17 | 30589,884 | 52609,907 | 109089,13 | 126685.774 | 181942.901 | 211512.733 | 157382.643 |
| | القنب حشيش (كغ) | 8.081 | 1,146 | 28,841 | - | - | - | - | - |
| | القنب بدور (غ) | 885.372 | 2424,3 | 1 113,5 | 642,5 | 309 | 9171.5 | 36.3 | 127.4 |
| | نبات القنب | 1486 | 1159 نبتة | 3707 نبتة | 507 نبتة | 572 نبتة | 2522 نبتة | 4831 نبتة | 88 نبتة |
| الكوكايين (غ) | | 309973.4 | 670902.95 | 6096.687 | 59 099,41 | 88287.395 | 1245.626 | 3790.487 | 174821.7 |
| الكراك (غ) | | - | 0.3 | 631,2 | 23 | 48.3 | - | - | - |
| الهيروين (غ) | | 303.698 | 3212.320 | 2 120,965 | 1 403,823 | 2573.754 | 339.11 | 868.299 | 6073.659 |
| الأفيون | | 43 (غ) | 371.240 | - | 554,380 | 14 | 41325 | 500 | 13 |
| | | 884 نبتة | 31 نبتة | - | 1 060 نبتة | - | 7470 نبتة | 2721 نبتة | 204 نبتة |
| المؤثرات العقلية | قرص | 1970766 | 1477597 | 1201792 | 1072394 | 637961 | 1050612 | 1175974 | 937660 |
| | قارورة | 309 | 892 | 284 | 741 | 328 | 13 | 127 | 36 |
| | كبسولة | - | 6421 | 355 | 32 | - | - | - | - |
| | أنبوبة | - | - | - | - | - | - | 3410 | 09 |
| | علبة | - | - | 12 | - | - | - | 02 | 42 |
| | حقنة | - | 18 | - | - | - | - | - | - |

المصدر: -الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر بالأرقام، أرقام ومعطيات إحصائية (حوصلة إحصائية 2012-2019)، الجزائر، ص 03.

من خلال نتائج الجدول رقم (01) والذي يعرض أهم أنماط المخدرات في الجزائر يمكن القول بأن هناك تفاوت وتذبذب في الكميات المحتجزة من المخدرات والمؤثرات العقلية كما توجد زيادات معتبرة، فأقل كمية حجزت سنة 2018 من راتنج القنب بلغت 30589,884 كلغ، أما أكبر كمية حجزت كانت سنة 2013 حيث بلغت حوالي 211512.733 كلغ،

أما حشيش القنب فكانت أكبر كمية حجزت 28,841 كلغ سنة 2017، أما أقل كمية بلغت 1,146 كلغ سنة 2018، في حين بلغت أقل كمية محجوزة من بذور القنب حوالي 36.3 غرام سنة 2013،أما أعلى كمية بلغت 1113,5 غرام سنة 2017.

وكما أن عصابات الاتجار بالمخدرات لم يبق هدفها فقط قريب المخدرات إلى الجزائر بل توجد سياسة إلى إنتاج هذه السموم وزراعتها بالبلاد، وهذا ما تؤكد الكميات المحتجزة من بذور القنب، وكانت أكبر كمية محجوزة من نبات القنب 3707 نبتة سنة 2017، فالجزائر لم تعد دولة عبور فقط كما قلنا آنفا، بل استفحلت فيها زراعة هذه المواد السامة مثل القنب والأفيون في بعض مناطق الجزائر خاصة في منطقتي أدرار وتيممون بجنوب البلاد ومنطقة توجة في بجاية. (لحسين، 2010، ص 13)

وتدل كذلك الإحصائيات إلى انتقال الجزائر من بلد عبور إلى بلد منتج للمخدرات نظراً لزيادة الطلب وتضييق الخناق على المهربين لتحويل المخدرات من المغرب عبوراً من الجزائر إلى بلدان أخرى حيث تزايدت كميات البذور ونباتات القنب الهندي من السنوات الماضية إذ تزايدت عدد البذور من 41 غ سنة2002 لتتضاعف 140% سنة 2009 بـ 5909.3غ. (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، 2009، ص 02)

ويرجع هذا إلى قلة الحجز أو إتلافها من قبل المزارعين قبل اكتشافها من قبل مصالح الأمن، كما ابتكرت طرق وحيل لغرسها في مناطق تصعب اكتشافها كغرسها في أوساط نباتات أخرى، ولقد كشف عبد المالك السايح أنه تم اكتشاف 2133 شجيرة قنب هندي خلال الثلاثي الأول لسنة 2010، زرعت أغلبها في مزارع النخيل والمشمش بأدرار وبجاية وبومرداس، وهي من بين الحيل التي يعتمد عليها المهربون لتضليل مصالح الأمن (رزيقة، 2010، ص 21)

كما أبلغت الجزائر الهيئات الدولية المختصة في مكافحة جرائم المخدرات مرة أخرى عن ضبط كميات كبيرة من راتنج القنَّب. لكن الكميات التي أبلغت عنها الحكومة انخفضت انخفاضاً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيَّما منذ عام 2013، حيث انخفضت مضبوطات راتنج القنبَّ إلى 109 طن في عام 2016، أيْ أقل بنسبة 14 في المائة ممَّا كانت عليه في عام 2015 (127 طنًّا) وأقل بنسبة 48 في المائة ممَّا كانت عليه في عام 2013 (211 طناً). وقد قدر أنَّ 75 إلى 80 في المائة من راتنج القنَّب كان يُهرَّب عبر المقاطعات الواقعة في شمال غرب البلاد، عن طريق موانئ بحرية وكان الجزء المتبقي 20 إلى 25 بالمائة موجها للاستهلاك المحلي. (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2018، ص 63)

بالإضافة إلى ما سبق ظهرت أنواع أخرى في الجزائر لم تكن موجودة من قبل كالكراك خاصة سنة 2017 تم حجز 631.2غ، كما عرفت الجزائر موادا أخرى موجهة للاستهلاك المحلي أكثر فتكا وأغلى ثمنا من القنب الهندي، مما جعل كمية تداولها قليلة وحرص المهربين على سرية عمليات التهريب و التجارة بها، إلا أن الكميات المحجوزة تبقى تنافس الكميات العالمية وتتمثل في الكوكايين فنلاحظ كذلك تذبذبا في الكميات المحتجزة ومتفاوتة: حيث كانت أصغر كمية محتجزة 1245.626 غرام سنة 2014، وأكبر كمية 670902.95 غرام سنة 2018، نفس الملاحظة بالنسبة للهيروين ومخدر الأفيون فقد شهدا كذلك تفاوتا ملحوظا حول الكمية المحجوزة وكانت أعلى نسبة لهما على التوالي 6073.659 غرام سنة 2012 بالنسبة للهروين، و41325 غرام و7470 نبتة من الأفيون سنة 2014.

ولقد جاء في تقرير 2017 للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أنه على الرغم من أنَّ القنَّب لا يزال المخدِّر المتعاطى على أوسع نطاق في أفريقيا فإنَّه يفاد بأنَّ تعاطي الكوكايين ومختلف المؤثِّرات الأفيونية (بما فيها الترامادول) والمنشِّطات

الأمفيتامينية والمؤثرّات النفسانية الجديدة الناشئة آخذ في الازدياد. ويبدو أنَّ تعاطي المخدِّرات، ولا سيّما تعاطي الهيروين، قد تكثَّف في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2018، ص 61)

كما بلغت أكبر كمية للمحجوزات من المؤثرات العقلية 1970766 قرصا مهدئ سنة 2019. و892 قارورة 6421 كبسولة و18 حقنة سنة 2018. فقد عرفت المؤثرات العقلية تنافسا شديداً لسهولة الحصول عليها من الصيدليات بترخيص طبي مزيف، وسهولة استيرادها مع الأدوية.

مما سبق يمكن القول بأن معظم المخدرات دخلت ربوع الوطن رغم وجود تفاوت في كميات المخدرات المحتجزة مع ارتفاع متزايد للمخدرات الصلبة (أفيون وكوكايين) مقارنة بالسنوات الماضية.

كما يلاحظ أن أكثر مخدر استهلاكا في الجزائر هو القنب الهندي أو ما يعرف بالكيف بكل أنواعه مقارنة بالكوكايين والهيروين والأفيون، وهو ما أكده التقرير العالمي حول المخدرات الصادر من ديوان مكافحة المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة لسنة 2017 " أن القنب لا يزال أكثر المخدِّرات تعاطياً على مستوى العالم، حيث يبلغ معدل انتشاره السنوي 3,8 في المائة لدى السكان البالغين، أو ما يُقدَّر ب 183 مليون شخص (يتراوح عددهم بين 128 مليوناً و238 مليوناً) ممن تعاطوا القنَّب في العام الماضي. وقد زاد تعاطي القنَّب في أجزاء من أمريكا الشمالية والجنوبية في حين يشهد تعاطيه تراجعاً أو استقراراً في مناطق من أوروبا، وإن كان ذلك يتم انطلاقاً من مستويات مرتفعة. ولا تزال الأمفيتامينات تشكل ثاني أكثر المخدِّرات تعاطياً، حيث يُقدَّر أن هناك 35 مليوناً من المتعاطين في العام الماضي (يتراوح عددهم بين 13 مليوناً و58 مليوناً)، ويُلاحَظ أنَّ تعاطي الأمفيتامينات، ولا سيما الميثامفيتامين، آخذ في الازدياد في العديد من المناطق دون الإقليمية، بما فيها أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا ومعظم مناطق آسيا. (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2017، ص 15)

إن تطور هذه الكميات لا يعكس فعلا الكمية الحقيقية التي تدخل البلاد، فهي تمثل الكميات المحجوزة فقط من طرف مصالح الأمن، في حين أن هناك كميات نجح المهربون في تمريرها عبر الحدود، وهذا يدل على استمرارية نشاط شبكة التهريب بالرغم من النشاط المكثف لأجهزة الأمن المختلفة الداخلية والخارجية عبر الحدود، ولم يقتصر الأمر على المخدرات التقليدية بل لاحظنا أنماطا أخرى تعتبر باهظة الثمن وخطيرة الاستعمال مثل الكوكايين والهروين. مما يدل على أن استهلاك هذين النوعين موجه إلى طبقة غنية أو عصابة خطيرة لها القدرة على شرائهما إذا ما قورنت بالقدرة الشرائية للفرد الجزائري الذي يعجز عن شراء حاجاته الضرورية اليومية.

كما تعبر الإحصاءات كذلك على التطور السريع لظاهرة المخدرات والتي تشكل خطرا على الفرد والمجتمع مما يجب أخذ الحيطة والحذر أكثر مما سبق في السنوات الماضية بتسخير جميع الوسائل التكنولوجية لمحاربة هذه الظاهرة.

**10. القضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة:**

وفقا للإحصائيات التي يشير إليها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها يمكننا توضيح قضايا التهريب والاتجار والحيازة والاستهلاك والزراعة المعالجة من طرف مصالح المكافحة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019 وذلك في الجدول التالي:

**جدول رقم (02): يوضح تطور المجموع العام للقضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة ما بين سنة 2012-2019**

| | التهريب والاتجار | | | الحيازة والاستهلاك | | | الزراعة | | | مجموع القضايا المعالجة | مجموع المواطنون | مجموع الأجانب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القضايا المعالجة | الأشخاص الموقوفين | | القضايا المعالجة | الأشخاص الموقوفين | | القضايا المعالجة | الأشخاص الموقوفين | | | | |
| | | المواطنون | الأجانب | | المواطنون | الأجانب | | المواطنون | الأجانب | | | |
| 2012 | 2948 | 4895 | 83 | 9156 | 11637 | 53 | 05 | 04 | - | 12109 | 16536 | 136 |
| 2013 | 3592 | 6178 | 57 | 10384 | 12876 | 39 | 13 | 17 | - | 13989 | 19071 | 96 |
| 2014 | 3097 | 4624 | 132 | 8019 | 10621 | 51 | 14 | 20 | - | 11130 | 15265 | 183 |
| 2015 | 4676 | 7978 | 83 | 15007 | 18002 | 46 | 09 | 07 | - | 19692 | 25987 | 129 |
| 2016 | 6773 | 11325 | 152 | 23329 | 26052 | 74 | 11 | 11 | - | 30113 | 37388 | 226 |
| 2017 | 8072 | 13581 | 173 | 24858 | 28549 | 101 | 22 | 28 | - | 32952 | 42158 | 274 |
| 2018 | 8964 | 15255 | 155 | 27994 | 30947 | 86 | 31 | 42 | 2 | 36989 | 46244 | 243 |
| 2019 | 9661 | 16146 | 129 | 24437 | 26947 | 45 | 31 | 54 | 6 | 34129 | 43147 | 180 |

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها: **الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة لسنوات**:2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين عدد القضايا المعالجة حسب طبيعة المخالفة (التهريب /الاتجار) و(الحيازة/الاستهلاك) والزراعة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2019 يلاحظ أن:

- مجموع القضايا ومجموع المواطنين والأجانب في تزايد مستمر حيث كانت عدد القضايا المعالجة من التهريب والاتجار في سنة 2012 يقدر بـ 2948 قضية وكان عدد الأشخاص الموقوفين منهم 4895 جزائري و83 أجنبي، لتصل سنة 2019 عدد القضايا المعالجة من التهريب والاتجار 9661 قضية ومجموع الأشخاص 16146 جزائري و129 أجنبي.

- أما بالنسبة للحيازة والاستهلاك لسنة 2012 فقد كانت عدد القضايا المعالجة حسب هذه المخالفة 9156 قضية، كما نلاحظ كذلك زيادة مستمر في القضايا لتصل سنة 2018 إلى 27994 قضية ثم تعرف ترجع لتصل سنة 2019 إلى 24437 قضية، أما الأشخاص المتهمين سنة 2012 فكان عددهم يقدر ب 11637 مواطن جزائري إضافة إلى 53 أجنبي، ليصل سنة 2018 إلى 30947 مواطن جزائري و86 أجنبي، ونفس الملاحظة ترجع في عدد الأشخاص المتهمين الجزائريين وتذبذب عدد الأجانب عبر السنوات حيث بلغ سنة 2019 على التوالي 26947 جزائري و45أجنبي.

- أما ما يخص الزراعة فكان عدد القضايا المعالجة عبر السنوات مرة تتزايد ومرة تتناقص، حيث كانت سنة 2012 تقدر ب 5 قضايا ثم شهدت ارتفاعا ثم انخفضت لتصل سنة2015 تسعة ثم لتبلغ أكبر ارتفاعا لسنتين متساويتين سنة 2018 وسنة 2019 ب 31 قضية.

ومن خلال معطيات الجدول يمكن القول بأن:

- عدد قضايا المعالجة من الحيازة والاستهلاك أكبر من عدد قضايا المعالجة للتهريب والإتجار

- مجموع القضايا المعالجة آخذة في الازدياد، وحتى وإن شهدت بعض التذبذب في بعض السنوات ويراجع هذا إلى الجهود المكثفة من قبل السلطات الأمنية لمحاربة آفة التهريب والإتجار والحيازة والاستهلاك وكذا الزراعة.

- مجموع المواطنين الجزائريين المتهمين بالمخالفات في تزايد مرتفع حتى وإن انخفضت سنة 2014 لتشهد بعدها ارتفاعا مطردا وتتراجع سنة 2019.

- زيادة مجموع أعداد الأجانب المتورطين في كل أشكال المخدرات، وهذا ما يؤكد أن الهجرة غير الشرعية هي السبب في انتشار المخدرات في الجزائر.

- نلاحظ أن في السنتين الأخيرتين 2018 و2019 اهتمام الأجانب بزراعة المخدرات في الجزائر وهذا يرجع إلى الخناق الذين يشهده التهريب عبر الحدود والطوق الأمني الذي عرفته، بعدما كان شأنهم الوحيد هو التهريب والإتجار وكذا الاستهلاك.

- بالنسبة للزراعة وإن كانت الأرقام تبدو ضئيلة إذا ما قورنت بالتهريب والاتجار والحيازة والاستهلاك فإنها تعتبر مؤشرا خطيرا، فهو يعطينا دلالة واضحة على نية شبكات التهريب والترويج للمخدرات في الجزائر في التوجه نحو الزراعة والإنتاج المحلي بدلا من الاستيراد، خاصة مع زيادة الطلب المحلي على هذا النوع من السموم، وكذا زيادة عدد المستهلكين والمبالغ المالية العالية وهذا ما لوحظ في وجود أجانب للزراعة في السنتين الأخيرتين 2018-2019.

### 11. تطور قضايا الحيازة والاستهلاك:

يبين الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها تطور قضايا الحيازة والاستهلاك لعدد الأشخاص المتعاطين للمخدرات عبر التراب الوطني والذين تم إيقافهم من طرف مصالح المكافحة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019 وذلك في الجدول التالي:

**جدول رقم (03): يمثل عدد الأشخاص المتعاطين للمخدرات عبر التراب الوطني من سنة 2013 إلى سنة 2018.**

| الفئة العمرية | 2018 | | 2017 | | 2016 | | 2015 | | 2014 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| أقل من 18 | 630 | 18.89 | 682 | 25.44 | 606 | 22.40 | 503 | 15.08 | 317 | 11.72 | 597 | 17.90 |
| 25-18 | 12902 | 23.99 | 10749 | 26.43 | 8925 | 21.84 | 9085 | 16.89 | 6179 | 15.12 | 5936 | 11.04 |
| 35-26 | 11041 | 21.85 | 9725 | 24.73 | 7860 | 19.91 | 8458 | 16.74 | 6020 | 15.25 | 7420 | 14.69 |
| 45-36 | 4244 | 22.49 | 3180 | 21.79 | 2888 | 19.74 | 3351 | 17.76 | 2725 | 18.63 | 2484 | 13.16 |
| 55-46 | 837 | 14.01 | 1020 | 19.91 | 958 | 18.65 | 1370 | 22.94 | 970 | 18.89 | 818 | 13.69 |
| أكثر 55 سنة | 200 | 23.15 | 125 | 18.94 | 144 | 21.69 | 124 | 14.35 | 128 | 19.28 | 143 | 16.55 |
| المجموع | 29854 | | 25481 | | 21381 | | 22891 | | 16339 | | 17398 | |

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها: **الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة لسنوات**:2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

يبين الجدول أعلاه والمتعلق بعدد الأشخاص المتعاطين للمخدرات عبر التراب الوطني من سنة 2013 إلى سنة 2018 أن أغلب المتعاطين للمخدرات بأنواعها المختلفة تتجاوز 70% عند فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25و35 سنة، أما نسبة القاصرين الذين يتعاطون المخدرات تقل نسبتهم عن 2% وهذا يدل على أن التعاطي منتشر عند فئة الشباب بنسب أكبر.

من خلال هذه الأرقام يمكن القول بأن المخدرات قد مست كل فئات المجتمع وإن كانت بنسب متباينة ومتفاوتة، كما كشفت بعض التحقيقات أيضا على أن التجريب الأول يكون في سن مبكرة، إذ وجدت أن 30%-70% منهم دخنوا القنب الهندي لأول مرة قبل بلوغهم سن 14سنة و 3/1 المستجوبين تناولوا المؤثرات العقلي لأول مرة في سن 13 سنة. (سعيدة، 2015، ص73)

كما يعتبر الذكور هم الأكثر استهلاكا للمخدرات مقارنة مع الإناث وهو الواضح من الإحصاءات للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها (الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة للفترة 2013-2018) حيث يبلغ عددهم 133344 منهم 603 أنثى، أي أن نسبة استهلاك الذكور يقدر بـ 99.54 %.

ولقد أرجع صالح عبد النور بأن هناك عوامل متعددة ساهمت في هذه الوضعية لاسيما أزمة السكن، وهشاشة النسيج العائلي، وفك ارتباط الوالدين، والتسرب المدرسي وما يترتب عنه من أشكال الانحراف المختلفة، والركود الاقتصادي، والبطالة التي تمس الشباب بصفة خاصة، وتأثيرات العنف الإرهابي على الاستقرار الاجتماعي والتوازن النفسي للأفراد، دون أن ننسى شساعة التراب الوطني وصعوبة مراقبة الحدود الواسعة (1200 كلم من الشواطئ وأكثر من 6000 كلم من الحدود البرية، معظمها مناطق قاحلة).

مضيفا بأن التحولات المتعددة الأشكال والأبعاد التي يشهدها العالم منذ أكثر من ربع قرن والتي تشكل عاملا هاما كانت له من دون أدنى شك، تأثيرات فاعلة في تطور وضعية المخدرات في الجزائر. (صالح، 2014، ص12)

**خاتمة:**

عرفت الجزائر كغيرها من دول العالم المخدرات منذ أمد بعيد لكنها عرفت تطورا رهيبا في السنوات الأخيرة بات يهدد أمنها الوطني و بناءها الاجتماعي والقيم والعادات، فتحولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد مستهلك و منتج لها، مما أدى إلى تنامي الانحراف السلوكي والأخلاقي إزاء الانتشار الواسع لمشكلة تعاطي الشباب للمخدرات وما أحدثته من تغير في منظومة القيم لديهم ولاسيما منها القيم الأخلاقية والاجتماعية جراء هذا التعاطي الذي حتما تقف وراءه جملة من الدوافع المؤدية إلى حدوثه ناهيك عن الآثار الوخيمة المترتبة عنه في جميع النواحي.

ولقد بينت إحصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها للفترة 2012-2019 ارتفاع نسب المتعاطين للمخدرات والكميات المحجوزة منها، ومدى انتشارها في مجتمعنا خاصة بين الشباب كشريحة اجتماعية تمثل مستقبل المجتمع وآفاقه، وإن اتساع هذه الظاهرة في شريحة الشباب يوضح خطرها المهدد لمستقبل الأسرة والمجتمع كما نؤكد عليه هنا مرة أخرى لأهمية ذلك، وترجع أسباب انتشار هذه الظاهرة خاصة في هذه الشريحة من المجتمع إلى عدة عوامل مرتبطة بشخصيتهم وبالمحيط الأسري الذي لا يحقق لهم احتياجاتهم، ومتطلباتهم المادية والمعنوية.

كما نلاحظ من خلال الدراسة أن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات المؤسسة الأولى المسؤولة عن وضع الاستراتيجية:

- مجرد هيئة إدارية محدودة السلطة والإمكانات تابعة لوزارة العدل.

- أن أغلب ما تقدمه إحصاءات صماء لا تقدم معلومات كافية عن الظاهرة ولا تمكن من استنتاج خلاصات ذات قيمة، وبكل هذه الإحصائيات هي مجر حوصلة للكميات المحجوزة من طرف أجهزة الأمن المختلفة،

- أنها تحتاج معلومات أكثر دقة حول عدد المتعاطين وعدد المدمنين وعدد المروجين وخصائصهم الاجتماعية والنفسية،

- ربط المواد المستهلكة والفئات المستهدفة وتوزع الاستهلاك بمتغيرات متعددة تكون على علاقة بتفسير الظاهرة،

- إضافة إلى هذا كان من المفترض أن تكون هذه الهيئة مستقلة تتمتع بسلطات كافية لتمكينها من التعاون مع قطاعات مختلفة، مثل قطاع التربية والأسرة والشؤون الدينية والتعليم العالي...

- تبعيتها لهيئة وزارة العدل حد من إمكانية التحرك والتعاون وجعل الرؤية الأمنية تطغى على مقاربتها في الوقت الذي تنادي فيه المؤسسات الدولية بإعطاء الأولوية لمكافحة المخدرات إلى الجانب الوقائي بالدرجة الأولى خاصة ما تعلق منه بالوقاية الأولية، وحماية الطبقات والفئات الاجتماعية الهشة، وإطلاق البرامج التوعوية الجادة الشاملة بالتعاون مع المجتمع المدني الفعلي الفعال، (مسعود، 2018، ص ص 28-29)

**قائمة المراجع:**


- ابراهيمي مبروك، (ديسمبر 2008). الملامح العامة لمشكلة المخدرات، **مجلة تطوير العلوم الاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد 1، الجزائر.

- أدرغال رزيقة، (28 أفريل 2010). **بعض حراس الحدود متواطئون مع شبكات تهريب المخدرات**، جريدة الخبر، عدد118، الجزائر.

- بلبريك محمد، (2014). **ظاهرة تعاطي المخدرات في أوساط الشباب بالمجتمع الجزائري دراسة ميدانية لعينة من طلبة القسم التحضيري لجامعة التكوين المتواصل**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر.

- بن شيخ آث ملويا لحسين، (2010). **المخدرات والمؤثرات العقلية – دراسة قانونية وتفسيرية** -، دار هومة، عين مليلة، الجزائر.

- بن عشي سعيدة، (2015). **مساهمة في دراسة بعض العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية بالشباب الجزائري للإدمان على المخدرات – دراسة ميدانية بالمركز الوسيط لمعالجة المدمنين على المخدرات بوخضرة – ولاية عنابة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس العيادي، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة -2 - عبد الحميد مهري، الجزائر.

- دريفل سعدة، (2011). **تعاطي المخدرات في الجزائر واستراتيجية الوقاية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر 2.

الدمرداش عادل، (1990):. **الإدمان مظاهره وعلاجه**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة 56، الكويت.

- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، (2003). **المخطط التوجيهي الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**، الجزائر.

- سعيدي عتيقة، (2016). **أبعاد الاغتراب النفسي وعلاقتها بتعاطي المخدرات لدى المراهق دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ ثانويات -مدينة بسكرة- دراسة مقارنة-**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د ) في علم النفس، تخصص: علم النفس العيادي، جامعة محمد خيضر -بسكرة- ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر.

- سويف مصطفى، (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة 205، الكويت.

- العاقل سهام، (1998). **الاتصال الاجتماعي في الجزائر -دراسة حول فعالية الإعلام في وقاية الشباب من المخدرات-** . رسالة ماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

- عبد النوري صالح، (2014). **وضع المخدرات والإدمان وسياسة مكافحتهما -الجزائر-**، مجموعة بومبيدو، فرنسا.

غزالة خاير، (سبتمبر 2014). الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **مجلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**، العدد 00، الجزائر.

- قريمس مسعود، (2018). المخدرات في الجزائر واقع الظاهرة وإجراءات الوقاية، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، مجلد 7، عدد 14، الجزائر.

- المركز الوطني للدراسات والتحاليل في السكان والتنمية، (2010). **مسح وطني شامل حول انتشار وباء الإدمان على المخدرات في الجزائر-تقرير ختامي-**، الجزائر.

- مصطفى عليان ربحي ومحمد غنيم عثمان، (2000). **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (2017). **لمحة عامة على الصعيد العالمي عن الطلب على المخدرات وعرضها أحدث الاتجاهات والقضايا الشاملة**، تقرير المخدرات العالمي 2017، الكتيب الثاني، فيينا.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات، (2018). **تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات لعام 2017**، منشورات الأمم المتحدة، فيينا.

**كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :**

سويح سايح (2020)، **تحليل الحصيلة السنوية للمخدرات والإدمان -الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها - للفترة 2012-2019**، مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات، المجلد 11(العدد 01 م)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 237-251.